

1199

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع : حول نسبة رقم المعاملات المخوّل للشركات المصدرة كليا إنجازاه بالسوق
المحلية
المرجع: مكتبكم بتاريخ 07 جويلية 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم " شركة مصدرة كليا متخصصة في استخراج وتكرير وتعليب زيت الزيتون والزيوت النباتية، كما ذكرتم أنّه في إطار استكمال مشروع مندمج لتثمين المنتجات الثانوية قررت شركتكم إقامة وحدة إنتاج الصابون المستخرج أساسا من زيت الزيتون قصد تصديره لكن نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتفشية بالبلاد إلتجأتم للسوق الداخلية لترويج جزء من المنتوجات في حدود 30% من رقم المعاملات المتأتي من التصدير مبيّنين أنّ مصالح الديوانة تمسّكت بتقييد هذا السقف على أساس رقم المعاملات المتأتي من تصدير مادة الصابون. فطلبتم مدّكم بمزيد التوضيحات حول الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الفصل 16 من مجلّة تشجيع الاستثمارات، يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تخصص جزء من مبيعاتها للسوق المحلية على أن لا يتجاوز هذا الجزء المسوّق محليا 30% من رقم المعاملات المتأتي من التصدير المحقق خلال السنة المنقضية. أي في الحالة الخاصة، تحتسب نسبة 30% على أساس رقم معاملات شركتكم المحقق من التصدير وليس على أساس رقم المعاملات المتأتي من تصدير مادة الصابون.

وتقبّلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

العبد العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي